الفصل 18

ضمان الجودة في التعليم العابر الحدود

أساليب عالمية ومحلية ومؤسسية

غرانت مكبيرني Grant McBurnie
جامعة آر إم آي تي RMIT University

مقدمة

تبعاً للمسافة الجغرافية (والتنظيمية، ربما) للمؤسسة المزودة، فإن برامج التعليم العابر الحدودَ تكون أكثر عرضة لعدم التواصل والإهمال من البرامج المحلية. ويبدو المشروع العابر الحدودَ أقل استقراراً بما لا يقاس من المشروع المحلي. وثمة العديد من الأمثلة الشائعة على نزيف رؤوس الأموال في البرامج العابرة الحدودَ (مكبيرني 2006). وفي الحالات التي يتم فيها دفع الرسوم، ثمة إمكانية، دائماً، لحدوث احتكاك بين الأولويات الأكاديمية والتجارية، واحتمال حدوث فساد يتجلى في شروط دخول متدنية، ومستوى ضعيف للكفاية ومعايير أكاديمية مطاطة. فمن منظور أساليب التدريس، ثمة شروط معينة يقتضيها تزويد الطلاب العالميين المقيمين في بلدانهم الأم بالمقرر الأجنبي. وتؤكد هذه العوامل، مجتمعة، الحاجة إلى ضمان حقيقي ودقيق للجودة. إذ تؤثر النوعية الرديئة في العديد من الأطراف، حيث يتأثر، على أقل تقدير، الطلاب الذين يتلقون تعليماً دون المستوى القياسي، والبلد المضيف الذي يشهد تطوراً على أيدي مصادر بشرية متدنية المستوى، إضافة إلى التأثيرات الضارة على بناء الأمة، والمؤسسة المزودة –ومن ثمَّ، البلد المزود– الذي يعاني تضرر السمعة والخسارة المادية.

obeikandl.com

يستفيد كل من الطلاب، والبلدان المصدرة والمستوردة، والمؤسسات المزودة الأجنبية، وشركاؤها المحليون، والمنظمات العالمية التي تتوجه إلى التعليم العابر الحدودَ من دعم الجودة في التعليم العابر الحدودَ. وفي الحقيقة، ثمة تداخل كبير بين هذه الفئات، فالعديد من البلدان هي مصدرة ومستوردة في آن معاً (بالرغم من تغلب إحدى الحالتين عند معظم هذه البلدان)؛ والمشاركون المحليون هم، في الوقت ذاته، أعضاء في الأسواق العالمية (مثل اليونيسكو- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)؛ ثم إن المنظمين المحليين والأكاديميات ذات الأساس المؤسسي يعملون في أسواق التعليم العالي الإقليمية منها والعالمية.

يُعنى هذا الفصل بالبناء المحلي والعالمي لمبادئ ضمان الجودة العابرة الحدودَ (QA)، ويدرس كيف يمكن تطبيق هذه المبادئ على المستوى العابر الحدودَ. وتقتضي الموازنة بين المبدأ والتطبيق منّا الارتقاء بتصوراتنا عن مستوى التفاصيل اليومية؛ كي ندرس القضايا الأوسع التي يطرحها التعليم العابر الحدودَ (وفي ذلك السبب الذي يدعونا إلى إيجاده)، ومن ثم رؤية طرق دمج هذه المبادئ في مقتضيات عملية ممارسة التعليم العابر الحدودَ. بدوري، أركز على الأساليب العابرة الحدودَ الخاصة بمفهومي (العالمية والمحلية)، والأساليب المحلية الخاصة بـ(المستورد والمصدر) والأساليب المؤسسية، حيث أدرس: من هم اللاعبون المهمون في هذا المجال؟ وما هي المحركات السياسية (الاعتبارات، والأهداف... إلخ)؟ وما هي النتائج (الوثائق والمنهجيات)؟

التوجهات العالمية

تتضمن مسوغات التعاون العابر الحدودَ المتعلقة بضمان الجودة، تعزيزَ حماية المستهلك، وتسهيل المسالك السلسة لتحرك الطلاب والأساتذة عبر الإقرار العالمي وقابلية نقل المواصفات. وتتضمن أسباب التعاون الإقليمي: تقوية المنطقة لتكون منافساً مصدّراً، وتقويتها، في المقابل، لتتعامل بفاعلية مع المستوردات (مثال، تهتم دول الباسيفيك بالعمل معاً لإحراز الأفضل لطلابها. فهي لا تعمل على اجتراح الأحداث المنظِّمة من لا شيء). ويسعى العديد من العاملين في سلك التعليم للتأكيد أن اتفاقيات التجارة (مثل

اتفاقية الجاتز GATS، والاتفاقيات الثنائية والإقليمية المختلفة للتجارة الحرة) لا تحل محل الاتفاقيات التي عُقدت في سياق التعاون العالمي لتعزيز القيم التعليمية، بدل تعزيز الأولويات التجارية.

عالمي

إن المنظمات العالمية المهمة التي تُعنى بهذه القضايا هي منظمة اليونيسكو UNESCO و(منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي) OECD.

تضم اليونيسكو 191 دولة عضواً، وهي تقدم نفسها على موقعها الإلكتروني على أنها «مختبر أفكار، وحاضنة نموذجية لعقد الاتفاقيات العالمية حول القضايا الأخلاقية المنبثقة». إن منتدى منظمة اليونيسكو العالمي عن ضمان الجودة العالمية والتصديق عليها وإقرار المواصفات في التعليم العالي، هو الميدان الموجِّه الذي يهدف، من بين أشياء أخرى، «إلى تعزيز التعليم كسلعة عامة» و«تعزيز ضمان الجودة المتجاوز الحدودَ المحلية». ثمة سعي إلى تأكيد عدم إمكانية فهم التعليم العابر الحدودَ وتنظيمه على نحو منعزل، على صعيد أولويات التجارة. وبناء عليه، تفيد منظمة التبادل الحكومي أن ما ينوف على مئة من الحكومات الأعضاء فيها وقّعت في اليونيسكو مجموعة من الاتفاقيات الملزمة المتعلقة بالتعليم، حيث يمكن الاستدلال بهذه الاتفاقيات للتأثير في نتائج اتفاقية الجات الخاصة بالتعليم، وتفسيرها وتعديلها (يوفاليك Uvalic ـ ترومبيك Trumbic 2002: 8 - 10). وقد جاء في ورقة عمل اليونيسكو الخاصة بالتعليم العالي في المجتمع المعولم اهتماماتُ المنظمة بتأثير التعليم العابر الحدودَ ذي التوجه التجاري في قدرة الدول على تنظيم الجودة وضمان حماية المستهلك، وهدف هذا التعليم في استخدام «محيطه النموذجي، وبناء القدرات ووظائف تبادل المعلومات لدعمَ الدول الأعضاء في صياغة سياسات وإستراتيجيات مناسبة لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة على التعليم العالي» (اليونيسكو 2003: 3).

ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تضم 30 بلداً نامياً، ولها علاقات بأكثر من سبعين دولة، تقدم نفسها على أنها «منبر استثنائي تتشارك فيه 30 حكومة من

حكومات ديمقراطيات السوق للعمل معاً على معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهيمنة التي تفرضها العولمة، واستغلال الفرص التي تتيحها» (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي و2005: إن بي). وفي الفترة ما بين 2002 - 2004 تم عقد سلسلة من المؤتمرات المهمة عن تجارة خدمات التعليم، وتمت معالجة القضايا المتعلقة بحماية المستهلك وضمان الجودة. وقد تعاونت المنظمتان، أخيراً، على إيجاد «إرشادات الجودة في التعليم العالي العابر الحدودَ» (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2005). ويتم توجيه النصائح والمبادئ والأنشطة المقترحة إلى ست من الجهات المعنية: الحكومات؛ ومؤسسات/ مزودو التعليم العالي، وفيهم الهيئة الأكاديمية؛ ومجموعات الطلاب؛ وهيئات ضمان الجودة والإجازات؛ وهيئات الإقرار الأكاديمي؛ والهيئات المهنية.

بدل وضع المبادئ، ببساطة، على أنها مجردات، تشدد الأدلة على تحمل كل واحدة من الجهات المعنية مسؤولية ضمان الممارسة الفضلى ضمن نطاقها. ويتضمن ذلك فاعليات تعزيز حماية المستهلك، والشفافية المتعلقة بالمقررات والمواصفات، وضمان توجه المؤسسات والأنظمة المحلية نحو قضايا الجودة في التعليم العابر الحدودَ -وفي ذلك المعايير المناسبة للقبول والمراقبة والمراجعة، وتعزيز التواصل الإلكتروني العالمي بين الزملاء، وتعزيز استخدام نظام الممارسة الفضلى في تزويد التعليم العابر الحدودَ. يضم النظام المذكور 11 من المبادئ المتعلقة بالمسائل التي تتضمن: الجودة والمعايير، ومتطلبات القبول، ومعلومات تعزيزية، وأعضاء المجموعة، وإدارة الموظفين، والترتيبات المالية، وبيان المواصفات (اليونيسكو/ المجلس الأوروبي 2001).

إقليمي

ثمة العديد من شبكات العمل الإقليمية التي تؤكد ضمان الجودة في التعليم العالي. ويتم التركيز فيما يلي على اثنتين منها، وهما آسيا وأوروبا؛ لتغطية مزيج من البلدان المتطورة والنامية، والبلدان التي تعيش مرحلة انتقالية. ويقدم شرق آسيا مثالاً على أسلوب التكامل غير المحكم في مراحله المبكرة. وتمثل أوروبا منطقة تناضل من أجل تحقيق تكامل محكم في التعليم وفي مجالات أخرى.

وبوصفه جزءاً من مشروع أكبر للتكامل الأوروبي، شاركت 40 دولة أوروبية لإتمام بناء «النطاق الأوروبي للتعليم العالي» بحلول عام 2010. وفي سياق العوامل الساعية إلى التقارب، يتم إجراء تقصّي دقيق لترتيبات النقل التي لا تناسب الطراز التقليدي -مثل التعليم العابر الحدودَ- ويشير دوس سانتوس Dos Santos إلى «وجوب تطوير العديد من الأدوات... (تعزيز إمكانية التنقل عن طريق التغلب على العوائق التي تقف في وجه الممارسة الفاعلة للحركة الحرة) على أنه ضروري ربما لتنظيم التعليم العابر الحدودَ، والعكس بالعكس» (دوس سانتوس 2000: 1).

في بدايات عام 2005، قامت الجمعية الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي، بدعم من الهيئة الأوروبية، بنشر معايير وأدلة ضمان الجودة في مجال التعليم العالي الأوروبي، متوجهة إلى ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وضمان الجودة الخارجية، وهيئات ضمان الجودة الخارجية. وقد تضمن الملف توصيات التوجه المستقبلي لضمان الجودة في المنطقة، وأعلنت أن:

تقدم المقترحات المزيد من الشفافية والتقصّي والمعلومات عن التعليم العالي للطلاب وللمجتمع بوجه عام. ثم إنها تعترف بمؤسسات التعليم العالي وتمنحها المصداقية والفرص التي تسمح لها بالتوجه نحو ضمان الجودة في بيئة تشهد المزيد من التنافس والشك. وفيما يتعلق بهيئات ضمان الجودة، تعمل المقترحات على تعزيز مواصفاتها ومصداقيّتها وتتيح لها تواصلاً أوفر مع جمعيتها الحرفية الأوروبية الأوسع (الهيئة الأوروبية لضمان جودة التعليم العالي EAQAHE 2005: 34).

ويجب إعطاء المزيد من التفاصيل عما تم تحقيقه. إذ يبدو أن الحلول الأكثر قابلية للممارسة هي التي ستسود في السياق الأوروبي المتماسك، ذي الهدف المحلي المتفق عليه.

إن المنطقة الآسيوية هي مستورد ومصدر رئيس للتعليم العابر الحدودَ. ومن وجهة نظر تعليمية، فإن التطوير المهم الذي طرأ هو القيام في عام 2003 بإنشاء شبكة الجودة الباسيفيكية ـ الآسيوية (APQN) بوصفها شبكة بديلة عن الشبكة العالمية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE). وقد كان على لجان المشروع العمل على ستة محاور أولية:

1- جمع مؤشرات الجودة.

2-جمع المعلومات وتوزيعها على هيئات ضمان الجودة في المنطقة.

3- جمع المعلومات عن أطر المؤهلات الوطنية.

4- تيسير التدريب المحلي وورشات العمل المحلية.

5- ضمان جودة التعليم عن بعد.

6- استبدال الموظفين وتجديدهم في هيئات ضمان الجودة (بيس لين Peace Lenn 2004: 20 - 21).

تتضمن النتيجة، التي نشرت حتى تاريخه، المعلومات الصادرة عن اليونيسكو. شبكة الجودة الباسيفيكية الآسيوية عن: تنظيم جودة التعليم العابر الحدودَ (2006). وتبحث هذه الوثيقة، عبر تغطيته آراءَ البلدان المتلقية والمرسلة، المشكلات التي يمكن أن تنبثق في التعليم العابر الحدودَ. وتبحث مهام أطر العمل التنظيمية وتشغيلها، وينظر إلى الأمثلة المختلفة لأطر العمل التي تطرحها البلدان المتلقية والمزودة.

منهجيات وطنية

المستوردون

يهتم البلد المضيف بالقضايا التي تأتي تحت مظلة حماية المستهلك: التوثق من عدم خداع الطلاب أو تضليلهم على يد مزود تعليمي دون المستوى المطلوب. وفي بعض الحالات، تهتم الحكومات أيضاً بقضايا تتعلق بكيفية توافق الدور الذي يلعبه المزودون مع أولويات بناء الأمة في البلد. وفي حالة ماليزيا وفيتنام، على سبيل المثال، يتوسع هذا الأمر ليصل حد اشتراط تدريس مواد معينة على أنها جزء مهم من مضمون المنهاج.

إن الآلية الأساسية للبلد المستورد تكون في إيجاد قوانين تنظم دخول المزود الأجنبي وعمله. يمكن لهذا أن يتضمن وضع شروط لدخول السوق (طلب التسجيل أو الترخيص الذي يحدد المعايير التي يجب على المزود الالتزام بها من أجل العمل في البلد المضيف)؛

والاشتراط على المزود تقديم تقرير دوري يتضمن آخر المعلومات عن التطورات الطارئة؛ ووضع آلية لمراجعة/ تقويم عمل المزود؛ وآلية لتلقي الشكاوى العامة والاستجابة لها. ويقول كل من مكبيرني وزيغوراس (2007: سي إتش. 6) إن نمط التنظيم يعتمد على ظرف البلد هل هو «غارق في الفاقة»، أم أنه يعيش في مرحلة «ازدهار». وبالنظر إلى سعيها إلى بناء المؤهلات، فإن الحكومات المضيفة ستعمل، على نحو متزايد، على رفع سقف شروط الجودة بوصفها وسيلة لتنظيم السوق، ما يضيق الخناق على المستويات الأدنى من المزودين، ويشدد على إسهام التعليم العابر الحدودَ بفاعلية أكبر تصل إلى الحدود القصوى في هذا البناء. وفي النهاية، سوف تغدو شروط الجودة العامل المفضل للارتقاء في التعامل مع التعليم العابر الحدودَ.

المثال الأمثل لأسلوب شفافية المعلومات هو قانون (تعليمات) التعليم العالي والمهني غير المحلي، الذي يتم العمل به في هونغ كونغ منذ عام 1997 (الوثائق عن القانون موجودة على الموقع الإلكتروني: http://www.emb.gov.hk/ncr). يحتاج المزود الأجنبي، للعمل على أرض هونغ كونغ، إلى الحصول على تسجيل حكومي (أو إعفاء من التسجيل إذا كان شريكاً مع مزود محلي معترف به). ثم إن عليه تقديم معلومات وتقرير سنوي عن المقرر، وما يطرأ عليه من تطورات وتغيرات. وتكون المعلومات متوافرة لمن يهمه الأمر. وتتضمن المعلومات المطلوبة تفاصيل عن المقرر وتوزيع المسؤوليات فيما بين الشريك المحلي والأجنبي وفيما يتعلق بالأدوار الإدارية (الإعلان والتسويق، تقديم التسهيلات، استلام الرسوم، جمع الوظائف من الطلاب وإعادتها إليهم، إدارة الامتحانات، جمع ملحوظات الطلاب، وما إلى ذلك)، والأدوار الجامعية (تصميم المقرر وتبني مواد التعلم، اختيار المدرسين المحليين، اختيار الطلاب وقبولهم، تصحيح الواجبات وتقويمها)، وتفاصيل عن المصادر والخدمات التي يتم تقديمها في هونغ كونغ (مواد المقرر، دخول المكتبة، تسهيلات مصادر المعلوماتية، تقديم الدعم في اللغة والدراسة، تقديم الخدمات الطلابية)، وتفاصيل الرسوم وترتيبات إعادة النقود، ومؤهلات المدرسين وخبراتهم، وأساليب ضمان الجودة.

من الملاحظ أنه يمكن للمؤسسة، سواء أكان المزود يعمل في هونغ كونغ أم لا، استخدام مواد القانون لشرح مصدر أي من المقررات العابرة الحدودَ وطريقة نقله. قد يتساءل

المرء: هل بإمكان جميع المؤسسات العابرة الحدودَ أن تجيب بالتفصيل عن هذه الأسئلة حول جميع مقرراتها.

من المهم تأكيد أن الشفافية في المعلومات ليست بحد ذاتها ضماناً للجودة، لكنها مكوّن مهم.

المصدّرون

إن قضايا جودة التعليم العابر الحدودَ التي يُعنى بها المصدرون تنحصر في التجارة وسياستها والاتفاقيات المتعلقة بها. ومن الأمثلة المهمة على الأدلة الإرشادية الخاصة بالبلدان المصدرة، تلك التي قدمتها كل من وكالة ضمان الجودة في المملكة المتحدة (QAA 2004)، ولجنة الجامعات الأسترالية (AVCC 2005)، وجمعية نيو إنجلاند الأمريكية للجامعات والكليات (NEASC 2003). فالسمعة المحلية والعلاقات العالمية وكذلك العائدات المالية، جميعها تكون على المحك؛ لأن الإخفاقات (على الأقل الإخفاقات البيّنة) لا تؤذي المؤسسة بمفردها، بل تؤذي «الاسم المحلي». وكما هي الحال في الرعاية الصحية –وهي خدمة أخرى ترتبط بشدة بوجود المرء ومستقبله– فإن تدني الجودة في التعليم يتمخض بنتائج وآثار نفسية بعيدة المدى تفوق في مساوئها ما تسببه أكثر المنتجات الصناعية سوءاً (باستثناء أن تتوقف مكابح سيارتك عن العمل، أو أن تنفجر شوايتك التي تعمل على الغاز).

في هذا السياق، تؤكد هيئة قطاع التعليم آي دي بي IDP الأسترالية أهمية أساليب الجودة الوطنية فيما يتعلق بحماية سمعة البلد في السوق العالمية:

الأمر الأساسي، إذا ما أراد مزودو خدمة التعليم العالي الأستراليون حماية هذا المصدر الاقتصادي والثقافي والاجتماعي المهم والنهوض به في سوق تنافسي متسارع النمو، هو أن تكون شروط التأسيس عامل تفوق للمنتج، وأن يلقى هذا التفوق ثناء عالياً من المستهلكين.

كذلك، فإن تقديم مستوى متدنٍّ من الجودة، حتى إن كان من قبل قلة قليلة من المزودين، من الممكن أن يؤدي، بل إنه سيؤدي حتماً، إلى آثار سلبية في القطاع وفي سمعة

أستراليا، وربما، على منتجات وخدمات أسترالية أخرى في المجال العابر الحدودَ الذي يتأثر مباشرة بمثل هذا الإخفاق (IDP 2005: 2).

أوجدت الحكومة الأسترالية أخيراً إستراتيجية تتعلق بجودة عبور الحدود (TQS) بهدف «ضمان جودة التعليم والتدريب الأسترالي العابر الحدودَ» (DEST 2005:2). وثمة قضية تتعلق بالقوانين الوطنية أو أي مظهر من مظاهر تنظيم الذات، وهي بالطبع قضية المصداقية. (صيغة أخرى للمثل القديم القائل «اسأل أخي إن كنت كاذباً» حيث يصبح «اسألني إن كنت كاذباً») والجواب ربما يكون في إجراء مراجعة عالمية خارجية مستقلة، ونشر التقارير وتقديم التفاصيل المطلوبة. هذه الأخيرة تقتضي شرح المبادئ والمنهجيات والنتائج -إظهار البثور وكل شيء- وكذلك تقديم أمثلة على الممارسة الفضلى، وتفاصيل كافية، حين يقتضي الأمر، من شأنها أن تسهل لمؤسسات أخرى، كالحكومات والهيئات المهنية وكذلك الطلاب وأي من الجهات المعنية المشاركة، متابعة عملها.

تضمن هذه الأساليب المحلية، إذا ما تم التعامل معها بحذر شديد، إسهاماً مفيداً في إيجاد أسلوب دقيق لضمان الجودة في التعليم العابر الحدودَ.

منهجيات مؤسسية

ثمة ثلاثة عناصر أساسية لإيجاد طريقة مؤسسية فاعلة لضمان الجودة في التعليم العابر الحدودَ: الأول، مجموعة ثابتة من المبادئ التي تحدد الممارسة المثلى (في المستوى الأساسي، مثلاً، على الطلاب الدخول إلى مصادر الحاسوب المناسبة)، وكما تم الشرح آنفاً، ثمة كثير من المواد التي يمكن للمؤسسات أن تكسب من ورائها. الثاني، مجموعة من المعايير/ التي تجعل المبادئ قابلة للتطبيق (لإتمام المثال: يجب وجود نسبة معينة من الطلاب المتعاملين مع أجهزة الحاسوب، وعلى الأخيرة أن تحقق شروطاً محددة في أجهزتها المادية وبرمجياتها). من الطبيعي أن بعض مناحي الجودة لا يمكن تقييمها بسهولة؛ لأنها تستدعي تقييماً وصفياً دقيقاً. وأخيراً، من الضروري وجود طريقة مجدية لمراجعة البرامج وتحديد هل المبادئ والمعايير متوافقة، ولاتخاذ التدابير من أجل تدارك

الإخفاقات والاعتماد على نقاط القوة. هذا يقتضي، بالطبع، إجراء مراجعات دورية من قبل لجنة تحكيمية قد تضم أعضاء خارجيين، إضافة إلى مجموعة الجامعة.

ثمة نطاقات خمسة مهمة يجب التوجه إليها على التوالي:

1- الإعلان والتسويق والترويج: يقول المبدأ إن على المؤسسة أن تقدم معلومات شفافة ودقيقة وحقيقية عما يقدمه المقرر العابر الحدودَ. ويجب عدم تضليل الطلاب فيما يخص مسائل مثل المصادر التي ستكون متوافرة بين أيديهم، أو ما يحظى به المقرر من اعتراف على الصعيد المهني والتوظيف أو الخوض في مجالات دراسية أخرى. (إن الهدف من مواد التسويق، بالطبع، هو جذب الزبائن وذلك بإظهار أفضل ما في هذه الخدمة من مزايا. وبغض النظر عن الاحتيال والمعلومات المغلوطة، يظل تقييم البرنامج على أنه رائع، كما يقدمه الدليل اللامع، أم لا، مسألة رأي شخصي). من حيث المعلومات، يعد أسلوب هونغ كونغ منارة في الوضوح والشفافية، بالرغم من أن المعلومات بحد ذاتها، كما تمت الإشارة آنفاً، ليست ضماناً للجودة. على المشتري أن يحذر!

2- إدارة الطلاب: يقول المبدأ العام إن شروط القبول ومعايير تقييم البرنامج العابر الحدودَ يجب أن تكون مماثلة تلك التي يقتضيها المقرر النظير في المؤسسة المحلية. (لا تكون المقارنة مباشرة دائماً. من الملاحظ، تحت الولاية المحلية، أن المؤسسات المتعددة الفروع غالباً ما تفرض جملة من شروط القبول في المقررات المتشابهة. وتختلف هذه الشروط بما يتلاءم مع الموقع الجغرافي للجامعة، وسمعتها، والتسهيلات التي تقدمها). وتبعاً للقضايا المتعلقة بالتأثير النسبي للاعتبارات التجارية والعلمية، تكون المقررات المدفوعة الرسوم أكثر عرضة لادعاءات التراخي في التصحيح ومظاهر الفساد الأخرى، سواء أكان ذلك مبرراً أم غير مبرر.

من الضروري التوثق من أن تسجيل الدرجات، وملء وثائق الطلاب، وكتابة سجلات النتائج يتم مركزياً في مؤسسة معتمدة. من شأن هذا الأمر أن يضمن أمانة البيانات وإمكانية الحصول عليها وحفظها مدة طويلة (فإذا ما توقفت عملية التعليم العابر الحدودَ عن العمل، تبقى المؤسسة المحلية قائمة) إضافة إلى الحد من أخطار سوء التعامل والاحتيال.

3- المنهاج وطريقة التدريس: يقول المبدأ العام إن على منهاج التعليم العابر الحدودَ أن يتطابق مع مقرر الجامعة المحلية، مع تكييف يتناسب مع الظروف المحلية. ولكن، وراء هذه العبارة البسيطة يكمن عالم من النقاشات المطولة عما هو «مناسب». فمن إحدى زوايا الطيف الإيديولوجي، ينظر النقاد إلى التعليم العابر الحدودَ على أنه إمبريالية ثقافية، يتم فيها (عادة) فرض القيم والمبادئ والمنهجيات الغربية على البلدان الأقل تطوراً (عادة)، وتقويض القيم والممارسات والإبداع المحلي وكبتها. من جهة أخرى، يؤكد العديد من الطلاب أنهم يرغبون في تلقي الجرعة الأجنبية الأقوى التي يدفعون النقود من أجلها -لا النسخة المخففة المعروضة للاستهلاك المحلي. أما بعضهم، فهم معتدلون في آرائهم، حيث يوضحون أنهم لا يريدون أن يدفعوا ثمن ما يعدونه (دون وجه عدل، ربما) مقاومة سياسية دارجة للأكاديميات الغربية المتحررة من الذنب، أو هويات محلية طامحة تبحث عن قضية وطنية تدافع عنها.

لعل الموقع الحساس هو الذي يكون في الوسط. والحل هو في التوثق من تشرب المناهج جميعها لمنظور عالمي -لكن الكلام عن هذا الأمر أسهل من تحقيقه. وفي النهاية، يجب للتكييف المناسب أن يتضمن أمثلة محلية، وشرحاً للمصطلحات الأجنبية، وتهيئة البيئة لتقبل الأمثلة الأجنبية.

4- مصادر التعليم والتعلم: يقول المبدأ العام إن مؤسسة الاعتماد تتحمل مسؤولية توفير العدد الكافي من المدرسين من ذوي المؤهلات والخبرة المناسبة، وغرف الصفوف وتسهيلات الحاسوب ومحتويات المكتبة، وما إلى ذلك. ويمكن إخضاع كل ذلك لمعايير المؤسسة الأم، أو للمواصفات التي تعد حداً أدنى لا يمكن إنجاز المقرر إذا ما تدنى عنها بمستواه.

5- التمويل والإدارة والتنظيم: يتناول هذا المبدأ أهمية تلك الأمور من قبيل توخي الشركاء المحتملين الحرصَ اللازم، والحاجة إلى إجراء ترتيبات تعاقدية دقيقة ومفصلة، والتخطيط الدقيق للعمل والتوقعات المالية (فالحماسة لنشاطات جديدة غالباً ما تؤدي إلى المبالغة في توقع عدد الطلاب الملتحقين والاستخفاف

بالتكاليف)، وضمان عمل البرنامج العابر الحدودَ على أنه جزء لا يتجزأ من الأنشطة الأكاديمية للمؤسسة، مع تحديد واضح للمسؤولية والضبط.

ثمة مصادر مفيدة مختلفة لمساعدة المؤسسات على وضع المبدأ في قيد الممارسة. وتناقش ورقة مراقبة جودة التعليم العابر الحدودَ وضمانه، التي نشرتها وكالة الجودة في الجامعات الأسترالية (2006)، القضايا من وجهة نظر المراجع والجهة تحت التي تحت المراجعة، ويقدم ملحوظات نقدية على نتائج سنين عديدة من معاينات البرامج العابرة الحدودَ. إن تقارير المراقبة الصادرة عن وكالة الجودة في الجامعات الأسترالية ووكالة ضمان الجودة، والبحث المؤسسي المسخر لمصلحة إستراتيجية الجودة العابرة الحدودَ، تقدم جميعها مصادر مهمة، مثلها في ذلك مثل الكتابات المتزايدة في الصحف الأكاديمية والتقارير الصادرة عن مرصد التعليم العالي بلا حدود الموجود في المملكة المتحدة.

خاتمة

طوال سنوات الثمانينيات ومعظم التسعينيات، كان التطور السريع للتزويد العابر الحدودَ سبباً في تسارع النقاش المتعلق بضمان جودة التعليم العابر الحدودَ. وتوجد حالياً كثير من مصادر ضمان الجودة، التي تتدرج من الأنماط الفلسفية إلى العقلانية المحضة. وهي نتاج عمل المعنيين والمحليين والعالميين، المدفوعين ببواعث مختلفة، وفي ذلك تعزيز حرية التنقل العالمية، وحماية المستهلك، وتحقيق التوازن المناسب بين الأولويات العلمية والتجارية، وحماية السمعة المحلية والمؤسسية. قد تُعدّ بعض هذه المصادر تافهة وأنانية، وبعضها بيانات حاذقة حول المبدأ العام (تهدف إلى الوصول إلى صياغة الكلمات بطريقة تناسب إيجاد تسوية بين الآراء المتصارعة من مناصر التجارةَ ومناهض لها، وأحياناً معارض للمصالح الوطنية)، وبعضها تقارير (ناقدة أو ماكرة) عن الممارسة المؤسسية. معظم هذه المصادر تأتي بوصفها نصائح، ووصف فكري للقضايا المتعلقة، والأعمال التي تستوجب الاهتمام. إن ضمان الجودة هو حقل ناشئ عن زيارات عديدة إلى مصادر المعلومات المذكورة في هذا الفصل. ولا جرم أن المنافسة المتزايدة في مجال التعليم العابر الحدودَ ستعني استخدام الحكومات شروطَ الجودة وسيلةَ ارتقاءٍ أساسية، تعمل على تنظيم تدفق البرامج والمؤسسات عبر الحدود.

المراجع:

AUQA (2006) Quality Audit and Assurance for Transnational Higher Education. Melbourne: Australian Universities Quality Agency.

AVCC (2005) Provision of Education to International Students: Code of Practice and Guidelines for Australian Universities, Canberra: Australian Vice-Chancellors' Committee. Online. Available at: http:llwww.avcc. edu. au/ documents/publications/CodeOfPracticeAndGuidelines20 05 .pdf (accessed 3 November 2005).

DEST (2006) 'Quality of Offshore Education and Training'. Australian Government: Department of Education, Science and Training. Online.

Available at: http://aei.dest.gov.au/AEI/GovernmentActivities/QAAustralian EducationAndTrainingSystem/Default.htm (accessed 30 July 2006).

dos Santos, S. M. (2000) 'Introduction to the Theme of Transnational Education'. Keynote Address to the Conference of the Directors General for Higher Education and the Heads of the Rectors' Conferences of the European Union, Aveiro, Portugal, 3 April. Online. Available at: htrp:llwww. crue. org/ eurec/transed.htm (accessed 18 October 2007).

EAQAHE (2005) 'Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area'. Helsinki: European Association for Quality Assurance in Higher Education. Online. Available HTTP: http:llwww. enqa .net/ files/BergenReport2lo20s.pdf (accessed 4 April 2006).

IDP Education Australia (2005) 'Submission to the Discussion Paper: A National Quality Strategy for Australian Transnational Education and Training'.

obeikandl.com

3 June. Online. Available at: http://aei.dest.gov. au/AEI/GovernmentActivities/ QAAustralianEducationAndTrainingSystem/QualStrat_Submssns/ IDP_pdf.pdf (accessed 30 July 2006).

McBurnie, G. (2006) «Leveraged Footprints», «Dark Clouds» and «Bleeding Millions": Perspectives on Australian Universities' Offshore Campuses'. Perspectives in Education, 24 (4): December.

McBurnie, G. and Ziguras, C. (2007) Transnational Education: Issues and Trends in Offshore Higher Education. London: Routledge.

NEASC (2003) 'Principles of Good Practice in Overseas International Education Programs for Non-U.S. Nationals'. Bedford, MA: New England Association of Schools and Colleges Commission on Institutions of Higher Education. Online. Available at: http:llwww.neasc.org/cihe/overseas_programs. PDF (accessed 3 November 2005).

OECD (2005) Guidelines for Quality Provision in Cross-border Higher Education. Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development. Peace Lenn, M. (2004) Quality Assurance and Accreditation in Higher Education in East Asia and the Pacific. Washington, D.C.: World Bank.

QAA (2004) 'Code of Practice for the Assurance of Academic Quality and Standards in Higher Education. Section 2: Collaborative Provision and Flexible and Distributed Learning (Including E-learning)'. Gloucester, UK: Quality Assurance Agency for Higher education. Available at: http://www.qaa. ac.uk/ academicinfrastructure/codeOfPractice/section2/collab2O 04.pdf (accessed 3 November 2005).

UNESCO (2003) Higher Education in a Globalized Society, Paris: UNESCO. UNESCO and Council of Europe (2001) Code of Good Practice in the

Provision of Transnational Education, Bucharest: UNESCO - CEPES. Online. Available at:http:llwww.cepes.ro/hed/recogn/groups/transnat/ code.htm (accessed 6 November 2005).

UNESCO-APQN (2006) UNESCO-APQN Toolkit: Regulating the Quality of Cross-border Education. Paris: UNESCO.

Uvalic-Trumbic, S. (ed., 2002) Globalization and the Market in Higher Education, Paris: UNESCO.

obeikandl.com